

التاريخ : 1447/01/25

الموافق : 2025/07/20

صادر : HSR/202507/2015/1933

السادة/ جمعية واصل الإنسانية لخدمة المجتمع

الموضوع: خطاب الارتباط

لقد طلبتم منا القيام بمراجعة القوائم المالية لجمعية واصل الإنسانية لخدمة المجتمع، ترخيص رقم (5489) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، والتي تشمل ملخصاً بالسياسات المحاسبية المهمة. ويسعدنا أن نؤكد لكم بموجب خطابنا هذا قبولنا وفهمنا لارتباط المراجعة المطلوب منا، وتمثل أهداف مراجعتنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرية متى كان موجوداً، ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية، ويسرنا أن نؤكد لكم بموجب هذا الخطاب قبولنا لهذا التعيين وفهمنا لهذا التكليف على أن مراجعتنا ستتم لغرض إبداء رأينا حول القوائم المالية، يهدف هذا الخطاب إلى وضع الأسس التي نستند إليها في عملنا كمرجعي حسابات لمراجعة القوائم المالية للمنشأة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، كما يلخص هذا الخطاب نواحي مسؤولية إدارة المنشأة ومسؤوليتنا كمرجعي حسابات.

أولاً: مسؤوليات المراجع

سوف نقوم بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وهذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمطلوبات المسكوبة. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

1- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، وتصميم وتنفيذ أعمال المراجعة نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفالات متعمدة أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

2- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة. ومع ذلك، فنستعمل بإبلاغكم كتابة بشأن ما سنكتشفه خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.

3- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

4- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرية متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرية، سنكون مطالبين بلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فنكون مطالبين بتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

5- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل، وبسبب القيود الملازمة للمراجعة، إضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية، فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه يتمثل في أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، حتى ولو تم التخطيط للمراجعة وتنفيذها بشكل سليم وفقاً لمعايير المراجعة.

ثانياً: مسؤوليات الإدارة وتحديد إطار التقرير المالي للمنطبق

سيتم إجراء مراجعتنا على أساس أن الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال يقرون ويفهمون أنهم يتحملون المسؤولية عما يلي:

1- الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية للمنشآت غير الهادفة للربح.

2- الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف للجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

3- تمكيننا مما يلي: أ- الوصول إلى جميع المعلومات التي تترك الإدارة أنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية مثل السجلات والوثائق والأمور الأخرى.

ب- المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة. ج- الوصول غير المقيد إلى الأشخاص داخل المنشأة الذين نرى أنه من الضروري الحصول منهم على أدلة المراجعة. وكجزء من آلية مراجعتنا، سنطلب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال تقديم مصادقة مكتوبة فيما يتعلق بالإفادات المقدمة لنا فيما يتعلق بالمراجعة، وننتقل إلى التعاون اللتام من جانب موظفي شركتكم أثناء المراجعة.

ثالثاً: التقارير

بمجرد الانتهاء من أعمال المراجعة، سنقوم بتزويدكم بنسخة من تقارير المراجعة على القوائم المالية باللغة العربية، إضافة إلى ذلك، سنقوم بإبلاغكم في خطاب مستقل بنقاط الضعف الجوهرية المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية والتي استرعت انتباهنا أثناء قيامنا بأعمال المراجعة وسنقوم بلفت انتباهكم أيضاً إلى أي أخطاء جوهرية أو مخالفات أو أية أعمال غير قانونية أو غير نظامية قد تستدعي انتباهنا، وقد يلزم تعديل شكل ومحتوى تقريرنا في ضوء نتائج مراجعتنا.

رابعاً: خدمة العملاء

نهدف إلى تقديم خدمات مراجعة مهنية عالية الجودة وفي الوقت المناسب لنلبي احتياجاتكم، وإذا ما رغبتكم في أي وقت من الأوقات مناقشة هذه الأمور، فيرجى إبلاغنا وذلك بالاتصال بمدير المراجعة، وإذا ما رغبتكم في طرح أي مسألة أو مناقشة أي قرار مقترح مع أي شخص خلاف مدير المراجعة، فيرجى الاتصال على المسؤول الموقع أدناه في شركة ناصر محمد الكنهل وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون ونؤكد لكم سرعة الرد على استفساراتكم وبكل عناية واهتمام، وأن نبذل كل ما يمكننا لحل أي أمور لإرضائكم.

خامساً: تعهد عام والمحافظة على السرية

نتعهد لكم القيام بالعمل بكل ما هو معقول من عناية وإتقان، لن نقبل بأي مسؤولية تجاه أي اعتماد من أي طرف ثالث سواء على تقارير المراجعة التي ستقدم إلى الشركاء أو أي تقارير أخرى نقدمها لاستخدامها من قبلكم حصرياً ما لم يتم الحصول على موافقتنا بشأن تقديم أي تقارير معينة إلى أطراف ثالثة محددة وأن تكون هذه الموافقة خطية قبل تقديم أي تقارير، سوف يتم إصدار هذه الموافقة فقط على أساس أن تقاريرنا لا يتم إعدادها لمصلحة أي جهة أخرى عدا مصلحة المنشأة المعنية، ولن نقر ونقبل بأي مسؤولية تجاه أي طرف ثالث بشأن هذه التقارير، وأن يقر الطرف الثالث المعني بهذا ويقبل (بأي شروط أخرى نوافق عليها معهم بمحض إرادتنا) على شكل رسالة خطية توجه إلينا مباشرة، ولن يتم الإفصاح عن أي معلومات سرية تتعلق بأعمالكم لأطراف ثالثة (عدا المستشارين المهنيين الذين يمكن التشاور معهم بشأن العمل وبالقدر المعروف من المعلومات لدى عامة الناس) دون موافقتكم الخطية المسبقة ما لم تكن هذه المعلومات مطلوبة نظاماً أو من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أو أي جهة حكومية مختصة.

سادساً: حدود المسؤولية

لن نكون مسؤولين تجاهكم عن أي خسائر أو أضرار عرضية أو غير مباشرة أو جزائية، وقد نحصل من وقت إلى آخر على خدمات مستشارين ومختصين بالأمور الفنية للمنشأة لمساعدتنا في تقديم الخدمات لكم، وعند الحصول على خدمات أولئك المستشارين والمختصين فيما يتعلق بهذا للتعيين، فإنه يتم اعتبارهم كما لو أنهم مستخدمينا أو وكلاء لنا وليس شركاء أو مستخدمين أو وكلاء لأي شخص أو مكتب آخر ونحن مسؤولون عن نشاطاتهم، لن يتحمل

المستشارون والمختصون المعينون من قبل شركة ناصر محمد الكنهل وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون أي مسؤولية تجاهكم فيما يتعلق بهذا التعيين، ويتعينكم لنا فإنكم توافقون على أي مطالبة مهما كان نوعها مما ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذا التعيين يجب أن تقدم فقط ضد شركة ناصر محمد الكنهل وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون وأنه لن يتم تقديم أي مطالبات بشأن هذا التعيين شخصياً ضد أي شخص آخر معني بتنفيذ هذا التعيين سواء طبيعي أو معنوي، إنكم توافقون بأن إجمالي التزامنا فيما يتعلق بأي خسارة ينبغي أن يكون مقتصرأ على أقل أرقام ناتجة من محصلة القسمين التاليين:

إن التزامنا نحوكم بشأن خرق العقد أو خرق الالتزامات أو التقصير أو الإهمال أو خلاف ذلك مهما كان نوعه مما ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذا التعيين ينبغي أن يقتصر مجموعه على إجمالي مبلغ الأتعاب المحملة عليكم من قبلنا بموجب هذا التعيين لتغطية المطالبات من أي نوع ومهما كانت مما ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذا التعيين.

إن التزامنا نحوكم بشأن خرق العقد أو خرق الالتزامات أو التقصير أو الإهمال أو خلاف ذلك مهما كان نوعه مما ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذا التعيين يجب أن يقتصر على تلك النسبة من الخسارة أو الضرر (بما في ذلك الفائدة والتكاليف) التي تتكبونها مما يتم الاتفاق عليه بيننا أو ينسب إلينا من قبل محكمة ذات اختصاص قضائي بتحميلنا مسؤولية نسبة عن المساهمة في الخسارة والضرر موضوع النقاش فيما يتعلق بأي شخص آخر عليه مسؤولية أو للزام نحوكم عن تلك الخسارة والضرر.

سابعا : وقت تقديم المطالبات

إن أي مطالبة مهما كان نوعها مما ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذا التعيين يجب تقديمها ضدنا خلال 12 شهراً من تاريخ اكتشاف التصرف أو الإغفال الذي يزعم بأن المطالبة ناتجة عنه.

ثامناً : موظفونا

بالتوقيع على هذا الخطاب من قبلكم، فإنكم تقررون بالتعهد بعدم التعامل مع أحد موظفي شركة ناصر محمد الكنهل وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون بشكل شخصي أثناء وقت الدوام الرسمي أو خارج وقت الدوام الرسمي، والامتناع عن استمالتهم أو حثهم بالعمل لديكم أو تقديم أي عروض وظيفية لهم أو لأي جهة أو منشأة تابعة لكم إلا بموافقة خطية مسبقة منا، وذلك خلال فترة التعاقد ولمدة سنتين من تاريخ انتهاء العلاقة التعاقدية، ويلتزم عند الإخلال بذلك بتعويض شركة ناصر محمد الكنهل وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون عن الضرر والتكاليف المنفوعة عن العامل منذ تاريخ انضمامه المتمثلة في تكلفة الاستقدام والتدريب المتعلقة بالمستخدم موضع للنقاش كما هو محدد من قبلنا.

تاسعاً : القوة القاهرة

إن يكون أي منا نحن أو أنتم مسؤولاً بأي شكل كان عن التقصير أو التأخير في تادية التزاماتنا المعنية بموجب هذا التعيين إذا كان التقصير أو التأخير ناتجاً عن أسباب تقع خارج السيطرة المعقولة للجهة التي قصرت في الأداء.

عاشراً : إنهاء التعيين

يجوز إنهاء تعييننا هذا مباشرة من قبل أحد الأطراف بموجب إشعار خطي يرسل على عنوان المراسلة المعتمد للطرف الآخر والموجه للمدير أو الشخص المختص. وفي حالة الإنهاء من قبل المنشأة طرفكم تكون الأتعاب المحددة بموجب فئات الأجر المعتمدة والمصاريف المتكبدة من تاريخ إنهاء التعيين مستحقة السداد من قبلكم.

الحادي عشر : القانون السائد

تخضع شروط العمل هذه وخطاب الارتباط المتعلق بها وتُفسر طبقاً للأنظمة السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا ظهر خلال فترة عمل المراجع اكتشاف حقائق جديدة أو مستندات وبيانات ذات علاقة بعملية المراجعة لم يتم الاطلاع عليها في وقتها، وتطلب ذلك ساعات عمل إضافية، فإنه للمحاسب القانوني في هذه الحالة أن يقوم بتعديل الأتعاب وفقاً لساعات العمل الإضافية، ويُقدّم ذلك لإدارة المنشأة لاعتمادها.

الثاني عشر: التعهدات

إن هذا الخطاب يمثل كامل الاتفاقية فيما بين منشأتكم وشركة ناصر محمد الكنهل وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون فيما يتعلق بالخدمات المشار إليها في هذا الخطاب، ويحل هذا الخطاب محل ويلغي أي عروض أو مراسلات أو اتفاقيات تفاهم سابقة سواء كانت خطية أو شفوية، إن الاتفاقيات القائمة والمتضمنة في هذا الخطاب سوف تظل سارية حتى إكمال أو إنهاء الأمور موضوع هذا الخطاب.

الثالث عشر: برنامج قوائم

تفوض شركة ناصر محمد الكنهل وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون برفع القوائم المالية على موقع وزارة التجارة (قوائم)، وذلك وفقاً للبيانات التي تقدمها المنشأة، إذا تطلب ذلك حسب القوانين المتبعة.

الرابع عشر: اعتماد العرض

1- بالتوقيع الإلكتروني على هذا الخطاب من قبل الطرفين يعتبر هذا الخطاب ساري ومنجاً لكافة آثاره القانونية من حقوق والتزامات بين الطرفين وذلك بإرساله بأي وسيلة من وسائل الاتصال الإلكتروني.

2- تؤكد طريقة الدفع عن طريق التحويل على حساب الشركة بمصرف الراجحي إيهان رقم **SA 79 8000 0622 6080 1066 0015** أو كتابة شيك باسم " شركة ناصر محمد الكنهل وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون" مع ضرورة التأكد من الصرف والتحويل على الالتزام بالتعاقد وتعتبر موافقة على جميع بنود هذا الخطاب.

الخامس عشر: صلاحية الخطاب

تنتهي صلاحية خطاب الارتباط بعد 15 يوم من تاريخ إصداره وفي حال عدم اعتماده من إدارة المنشأة وإرساله للشركة يعتبر الخطاب لاغي ولا يوجد أي التزام على الشركة بعد انقضاء مدته.

السادس عشر : الأتعاب وإجراءات ثغرات

تُحسب أتعابنا على أساس الوقت المتصرف والمصاريف التي تنكبدها، وذلك حسب درجة المسؤولية والخبرات والمهارات التي تتطلبها عملية مراجعة القوائم المالية.

سنتكون أتعابنا مقابل مراجعة القوائم المالية للمنشأة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مبلغ وقدره 8050 ريال سعودي (ثمانى آلاف وخمسون ريالاً سعودياً) شامل مبلغ ضريبة القيمة المضافة، ويتم دفع الأتعاب حسب سياسة شركتنا كالتالي:

الاسم	المبلغ	الضريبة	المجموع	البيان
دفعة 1	3500	525	4025	دفعة أولى عند التعاقد غير مستردة
دفعة 2	3500	525	4025	دفعة نهائية عند استلام مسودة التقرير
المجموع		8050		

يكتب شيك باسم " شركة ناصر محمد الكنهل وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون " أو التحويل على حساب الشركة بمصرف الراجحي آييان رقم 0015 1066 6080 0622 8000 79 SA وعند تقدير هذه الأتعاب، تم الافتراض بأن يقوم موظفوكم بإعداد القوائم المالية والجداول الأخرى بصورة منتظمة حتى تتمكن من القيام بإجراءات المراجعة.

السابع عشر: الأعمال الإضافية

في حالة الاحتياج لأي خدمات أو استشارات غير منصوص عليها في هذا الخطاب فيسرنا تقديم عرض منفصل بقيمة الخدمة أو الاستشارات الجديدة.

الثامن عشر : الموافقة على الشروط والأحكام:

نأمل تأكيد موافقتكم علي بنود هذا الخطاب وذلك بالتوقيع وإعادة نسخة منه إلينا

عن جمعية واصل الإنسانية لخدمة المجتمع ، رقم موحد رقم (5489) نوافق على بنود الخطاب أعلاه

الطرف الثاني

الطرف الأول

جمعية واصل الإنسانية لخدمة المجتمع

شركة ناصر محمد الكنهل وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون

التوقيع:

الاسم: ناصر محمد الكنهل

الختم :



Handwritten signature of Naser Mohamed Alkanhel.